

صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح  
الديوان الأميري،  
قصر السيف - مبنى 100  
الكويت  
بريد الكتروني: [amirsoffice@da.gov.kw](mailto:amirsoffice@da.gov.kw), [info@ad.gov.kw](mailto:info@ad.gov.kw)  
فاكس: +965 224 30559

سعادة رئيس الوزراء  
سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح  
البريد الإلكتروني: [info@cmgs.gov.kw](mailto:info@cmgs.gov.kw)

رئيس مجلس الأمة  
السيد مرزوق علي الغانم  
البريد الإلكتروني: [media@kna.kw](mailto:media@kna.kw)

أشعر بقلق شديد إزاء التمييز في قانون الجنسية الكويتي الذي لا يقر بحق المرأة الكويتية في نقل جنسيتها إلى زوجها وأولادها غير الكويتيين مثلها مثل الرجال الكويتيين، مما يجعلهم غير قادرين على الحصول إلى الخدمات المقدمة من قبل الدولة مثل الصحة والتعليم، وتوفير فرص عمل تؤمن العيش الكريم والأمن الاقتصادي للأسرة، ويجعلهم عرضة لانعدام الجنسية وينتهك حقوق أخرى للإنسان.

قانون الجنسية الكويتي، يحرم المرأة من حق المساواة مع الرجل من حيث الجنسية، ويقوّض وضع المرأة كمواطن متكافئ. كما يتناقض قانون الجنسية مع العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الكويت، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) واتفاقية حقوق الطفل (CRC).

وقد فهمت أنه قد تم تقديم العديد من المقترحات التشريعية إلى مجلس الأمة الكويتي لتعديل المادة 2 من قانون الجنسية. في عام 2017، حيث قدم عضوان في مجلس الأمة وهما أ. الحميدي السبيعي و د.خليل عبدالله أبل مقترحا لتعديل المادة 2 من القانون بحيث تنص على أنه "يكون كويتيا كل من ولد، في الكويت أو في الخارج، لأب أو أم كويتية". والمقترح التشريعي الآخر يمنح أطفال الكويتيات المتزوجات من غير المواطنين الكويتيين حق اكتساب الجنسية لدى بلوغهم سن 21، مع بعض الشروط المسبقة بما في ذلك الإقامة في الكويت حتى بلوغ سن الرشد. وكلا المقترحين لا يزالان عالقين في مجلس الأمة.

لذلك، أحتكم على تدارس مشاريع القوانين المقترحة والتي لا زالت عالقة لدى مجلس الأمة بانتظار مناقشتها، وتقوية مشاريع القوانين هذه للقضاء على جميع أشكال التمييز القائمة على أساس الجنس في قانون الجنسية، وتقديم مثال جيد آخر للإصلاحات لبلدان أخرى في المنطقة العربية فيها قوانين تمييزية مماثلة. كما أن تعديل قانون الجنسية سوف يؤدي الى امتثال الكويت لدستورها والتزاماتها القانونية الدولية وسوف يشكل خطوة مهمة نحو حقوق مواطنة متساوية لكل من المرأة والرجل في الكويت.